تقييم آثار برامج الاستثمارات السياحية على النمو الاقتصادي الجزائري: دراسة تحليلية قياسية (1990-2013)

أ./ دواح عائشة*، الطالبة/ حراث حنان**& د./ مخفي آمين***

Abstract:

Le tourisme est l'un des domaines qui a connu une considération croissante ces derniers temps, par son aspect créateur de ressources et de richesses, de moyen de financement de l'économie nationale et facteur d'absorption du chômage sous condition d'encouragements réels des investissements nationaux et étrangers. Cet article a pour objectif de présenter les efforts de l'Algérie dans le domaine de la promotion de l'investissement touristique.

Mots clés: Secteur du tourisme, investissement touristique, développement économique, Modèle économétrique.

ملخص:

تعد السياحة أحد المجالات التي شهدت في الآونة الأخيرة اهتماما مزايدا، باعتبارها أصبحت تشكل مورد هام في جلب مداخيل هامة من العملة الصعبة، وبالتالي المساهمة في تمويل الاقتصاد الوطني وامتصاص عدد كبير من البطالة، من خلال تشجيع الاستثمار الوطني بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة في مجال السياحي، حيث يسعى هذا المقال إلى تثمين مسعى الجزائر في ترقية الاستثمار السياحي.

الكلمات المفتاحية: القطاع السياحي، الاستثمار السياحي، العمالة، النمو الاقتصادي، بناء نموذج قياسي.

* أستاذة مساعدة «أ» – جامعة مستغانم

** طالبة دكتوراه ل.م.د. - جامعة مستغانم

*** أستاذ محاضر «أ» – جامعة مستغانم

مخطط المقال:

مقدمة
1) التقديم النظري للاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي
1-1) الاستثمار السياحي
1-2) مقاييس النمو الاقتصادي
2) دراسة قياسية لأثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر
2-1) توصيف وتقدير النموذج القياسي
2-2) تحليل النموذج القياسي
خاتمة

مقدمة:

أصبحت السياحة فلسفة جديدة تتضح أبعادها الإستراتجية في كونها مورد هام في جذب مداخيل هامة من العملة الصعبة وبالتالي المساهمة في تمويل الاقتصاد الوطني والمساهمة في فتح باب التشغيل وتكوين اليد العاملة الماهرة وامتصاص عدد كبير من البطالة، وذلك يكون من خلال تشجيع الاستثمار السياحي الخاص والعام، المحلي والأجنبي وزيادة حجمها مما يزيد من تنوع منتجات السياحية وكالات سياحية، فنادق، ومطاعم، فنادق، وسائل النقل... الخ. وهو ما يساهم في ارتفاع حجم النمو الاقتصادي. والجزائر على غرار كل دول أخرى، تتوفر على إمكانيات سياحية متنوعة غير مستغلة.

وفي هذا الصدد، أصبح القطاع السياحي عامة واستثماراته خاصة تحظى بأهمية كبيرة إذ تعمل السلطات العمومية على تشجيع وترقية وتطويره، من خلال توفير مناخ ملائم ومحفز يتماشى مع متطلبات السياحة الدولية الراقية، ويمكن الوصول من خلاله إلى الأهداف الاقتصادية المرجوة وفي هذا المجال.

وعلى ذكر ما سبق، يمكننا تحديد **إشكالية** الموضوع من خلال السؤال الجوهري التالي: **كيف يساهم الاستثمار السياحي في النمو الاقتصادي وتفعيله في الجزائر؟**

1) التقديم النظري للاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي:

استغلت بعض الدول المتطورة إمكانياتها السياحية في بعث النمو الاقتصادي، إذ تشير تقارير المنظمة العالمية للسياحة إلى إن الحركة السياحية الدولية تتزايد بمعدلات تفوق المعدلات الخاصة ببعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى ليزيد الإنفاق على السياحة في العديد من الدول قصد الرفع من معدلات النمو الاقتصادي[1].

1-1) الاستثمار السياحي:

عرفت اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة والنامية منها قفزة انتقالية نتيجة التحولات الاقتصادية العالمية الجديدة، هذه التغيرات والتحولات جعلت الدول تهتم أكثر بقطاع الخدمات كبديل لتعويض النقص أو الضعف في القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعات الاستخراجية كقطاع يساهم في زيادة مستوى النمو الاقتصادي. ويعتبر القطاع السياحي من بين أهم فروع الخدمات وأكثرها ديناميكية عبر العالم، فالسياحة حاليا هي صناعة تجارية وقطاع اقتصادي واعد ومتفاوت الأهمية من بلد لآخر وهذا تبعا للحجم الموارد السياحية التي تتوفر بها والإمكانيات المادية والمالية، البشرية والتكنولوجية المسخرة لتأهيلها في المستقبل وجعلها مقصداً سياحيا[2].

- تعريف السياحة:

السياحة هي عامل لبعث العلاقات الإنسانية والتنمية الثقافية. فهي "ظاهرة من ظواهر عصرنا تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وتغير الهواء، وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس، والشعور بالبهجة والمتعة، والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، وأيضا نمو الاتصالات وخاصة بين الشعوب وأوساط مختلفة من الجماعات الإنسانية، وهي الاتصالات التي كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة وثمرة تقدم وسائل النقل"[3].
السياحة ظاهرة من ظواهر هذا العصر تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وإلى تغيير الهواء وإلى الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس وإلى الشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في منطقة لها طبيعتها الخاصة. وأيضا إلى نمو الاتصالات على الأخص بين شعوب وأوساط مختلفة من الجماعة الإنسانية. كما ترى الأكاديمية الدولية للسياحة بأن السياحة تعبير يطلق على حالات الترفيه، وعلى هذا الأساس فهي مجموعة الأنشطة المحضرة لتحقيق هذا النوع من الرحلات الترفيهية، وهي صناعة تتعاون على سد حاجة السائح. وتعتبر السياحة

أيضا نشاطا أساسيا نظرا لآثارها المباشرة على القطاعات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية فبفضل السياحة تتلاقى الثقافات وبالتالي يحصل التعارف وتمنح فرصة لإقامة علاقات صداقة بين الشعوب أو تشكيل جو من التسامح بين الشعوب، كما تعتبر السياحة عاملا للسلم[4].

- تعريف الاستثمار السياحي:

يعتبر الاستثمار السياحي عائدا ليس سريعا يحتاج إلى مستوى من التشغيل والعمالة المؤهلة، لذلك فالعديد من الدول المستقبلة للسائحين اتخذت العديد من الإجراءات لتشجيع جلب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية. ويتمثل في مجموع ما ينفق في القطاع السياحة وما تستقطبه الدولة من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع، ويعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما تنتجه من فرص كبيرة للنجاح وتحقيق عوائد مالية معتبرة،كما أن تطور الاستثمار السياحي يتوقف عن مدى تدفق رؤوس أموال المحلية والأجنبية للاستثمار في مجال السياحة وإلى جانب قوة المنتج السياحي المعروض وحجم الطلب عليه في السوق السياحية العالمية، ومدى اهتمام الدولة بعنصر التسويق السياحي، للتعريف بالمنتج السياحي[5].

- محددات الإستثمار السياحي:

يتقيد الاستثمار السياحي بعدة عوامل ومحددات تجعله يأخذ الحجم اللازم له أولا ثم تظهر منافعه وآثاره لاحقا منا أن هناك عوامل تحد من نمو وتعيقه[6]:

- طبيعة الاستثمار والموقع الجغرافي: يؤدي قرب البلد من الأسواق التي لها دور كبير في حركة السياحة الدولية إلى زيادة حجم التدفق السياحي بسبب توفير الوقت وانخفاض التكلفة فضلا عن تنوع وسائل النقل خاصة على مستوى السياحة الإقليمية من خلال برامج المجموعات السياحية، كما أن تمتع السوق بمعلومات سياحية يعد سببا لنمو الاستثمارات في هذا المجال، فهي التي تعمل على اجتذاب السياح، وتنشيط السياحة وتفعيلها وهي تجمع جغرافية وتنوع تضاريس البلد وجمال مرافق الطبيعية وما يزخر به البلد من مواقع ومعالم تاريخية هامة وتراث حضاري عريق؛
- التسهيلات والحوافز المقدمة: تبحث الاستثمارات السياحية دائما عن ركيزتين أساسيتين لمباشرة نشاطها وهما الضمانات والحوافز شأنها في ذلك شأن أي نشاط استثماري فتوافر الاستقرار ومناخ ملائم للاستثمار إلى جانب محفزات عديدة منها منظومة القوانين والتشريعات والإعفاءات المتعلقة بالاستثمار سواء كان محليا أو وافدا وكذلك توافر بنية تحتية ملائمة ووعي سياحي عام بين مختلف شرائح المجتمع؛
- ووسائل تدفع بنمو الاستثمارات السياحية، ومنها نذكر: تخطيط سياحي علمي وشامل، الترويج لغرض الاستثمار السياحي الموجود، والتنظيم الفعال للاستثمارات السياحية.

- وأهم حواجز الاستثمار السياحي:
- خطوط النقل الجوي وضريبة الدخول فعدم توفر خطوط نقل جوية حديثة ومؤهلة وبأسعار تنافسية أمر يعيق الاستثمار السياحي؛
- عدم تحديث الفنادق والأماكن الإقامة المتوفرة وعدم إضافة خدمات جديدة وتجهيزات وأمور مكملة للسياحة؛
- عدم تأهيل القوى البشرية؛
- عدم الاستقرار الأمني والسياسي؛
- وعدم توفر خطة سياحية مرجعية، بمعنى أن قيام منطقة سياحية دون خطة متكاملة تعيق وتأخر الاستثمار.

ـ مقومات الاستثمار السياحي في الجزائر:

تتطلب التنمية السياحية توفر جملة من الشروط الموضوعية والأساسية تتمثل هذه الشروط في المقومات السياحية والإمكانيات المادية والبشرية المسخرة لاستغلال تلك المقومات السياحية تتمثل أساسا في[7]:

- **المعطيات الجغرافية:**

تقع الجزائر في الضفة الغربية لحوض المتوسط فهي زاخرة بثرواتها ومناظرها المتنوعة فنجد فيها الجبال الشاهقة والهضاب العليا الفسيحة والسهول والصحاري والسواحل البحرية الممتدة على طول 2000 كلم على ضفاف البحر الأبيض المتوسط، كما تتربع الجزائر على مساحة 238,1741 كلم^2 مليونان تحتلها الصحراء هذا الامتداد الذي يتشكل منه جزء صحراوي هام يترامي حتى شبه الجزيرة العربية.

- **المعطيات التاريخية والثقافية:**

المعالم التاريخية والحضارية المتنوعة التي تنفرد بها الجزائر جعلتها مهداً للحضارة الإنسانية وشاهدا حيا على انتمائها للفضاء الإسلامي المتوسطي والإفريقي، فمعالم الأثرية والمتاحف والوثائق التاريخية الموجودة في الجزائر تشهد على عراقة وعظمة الحضارات المتعاقبة التي فرضت نفسها على التاريخ والشاهد عليها قلعة بني حمادة ببجاية.

- **والمقومات المادية:**

بالرغم من أهمية الدور الذي تلعبه المقومات الطبيعية والحضارية والثقافية في جلب السياح، إلا أن ذلك يتطلب دعما ماليا كتوفير الطرق والموانئ وشبكات الاتصال ولعل أهم دعم مادي هو الطاقة الفندقية ومدى تناسبها مع مستوى هؤلاء السياح وفي ذات السياق فقد ورثت الجزائر غداة الاستقلال 5992 سريرا موزعا على المدن الكبرى، عرفت السياحة فيها طاقة الإيواء تطورا ملحوظا من حيث عدد الأسرة وتصنيفات الفنادق.

- ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر:

فيما يخص هذه الميزة، فالجزائر لا تبتعد أساسا من التطبيق العام الملاحظ على المستوى الدولي، ذلك أنها وضعت حيزا لنظام قانوني وتنظيمي مستحدث من أجل تشجيع وترقية الاستثمار وكذلك إنشاء جهاز حكومي والمتمثل في وكالة ترقية وتدعيم الاستثمارات يستوجب بالتأكيد إدخال[8]:

- الإجراءات الخاصة بتشجيع الاستثمار السياحي من أجل تقوية القانون الوطني لترقية الاستثمارات؛
- وتوفير الشروط الملائمة لإعادة بعث الاستثمارات التي مازالت تشكل عاملا أساسيا في استحداث مناصب الشغل وخلق الثروات من بين هذه العمليات التي يجب وضعها حيز التنفيذ على المدى القريب والمتوسط تظهر الاقتراحات التالية:
  - وضع وسائل التحكم في العقار السياحي؛
  - بصفة متوازية يتعين من الضروري تعبئة القروض من أجل تجهيز أراضي مناطق التوسع السياحي؛
  - ويبقى دور الجماعات المحلية في حاجة لترقية الاستثمارات السياحية.

1-2) مقاييس النمو الاقتصادي:

يعتبر النُمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرًا من مؤشرات رخائها، ويرتبط بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تُعَد بمثابة المناخ الملائم لتطوره[9].

- مفاهيم أساسية للنمو الاقتصادي:

قبل التطرق لتعريف النمو الاقتصادي، يجب تعريف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يرفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن، وهذا يعني أن التنمية تتحقق إذا كان معدل التنمية يفوق معدل النمو المكاني[10].

ويشير النمو الاقتصادي إلى[11]:
- ارتفاع كمية من خلال التغير في عوامل الإنتاج وزيادة كفاءة استخدامها، مما يترتب على هذه العملية ارتفاع الدخل الوطني والفردي؛
- وهو تلك الزيادة الحاصلة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

يركز مفهوم النُّمو الاقتصادي على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة. وعلى نقيض منه، تركز التنمية الاقتصادية على حدوث تغيير هيكلي في توزيع الدخل والإنتاج،وتهتم بنوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد، أي أنها لا ترتكز على الكم فقط، بل تتعداه إلى النوع، وبصفة عامة تعرف التنمية بأنها العملية التي تسمح أو يتم من خلالها زيادة في الإنتاج والخدمات، وزيادة في متوسط الدخل الحقيقي مصحوبًا بتحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة[12].

وبالتمعن في هذين المفهومين يتعين التأكيد على ما يلي[13]:
- يجب أن تكون الزيادة في الناتج المحلي مصحوبة بزيادة في نصيب الفرد، وهذا لا يتحقق إلا إذا كان مقدار الزيادة في الـ (PIB) **أكبر** من معدل نمو السكان، ومنه يمكن القول:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني

- يجب أن يكون هذا المعدل حقيقي وليس النقدي، أي يجب أن يكون المؤشر التالي موجب:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم

- يجب أن تكون هذه الزيادة مستديمة وليست مؤقتة؛
- النمو الاقتصادي هو المحرك الذي يعمل على زيادة وتحسين مستوى المعيشة من خلال توفير الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية؛
- النمو الاقتصادي يؤدي إلى الزيادة في الأجور الحقيقية؛
- النمو الاقتصادي يقضي على الفقر؛
- والنمو الاقتصادي يؤدي إلى القضاء على تلوث البيئة دون تناقص في حجم الاستهلاك والاستثمار والإنتاج.

– مقاييس النمو الاقتصادي:

مقاييس النمو الاقتصادي هي مختلف الوسائل والمعايير التي من خلالها نستطيع التعرف على ما حققه المجتمع من نمو الاقتصادي. وبما أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الحقيقي وكذا في متوسط دخل الفرد، فإن قياسه يكون بقياس المؤشرين السابق الذكر[14]:

- **الناتج الحقيقي:**

يشير إلى الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة، وهو أساس القياس لمعدل النمو الاقتصادي، هذا الأخير الذي يمثل التغير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوما على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية المنسوب إليها القياس.

إلا أن هذا المقياس رفضه البعض، ذلك لأن زيادة الدخل (أو نقصه) قد يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو (سلبية) فزيادة الدخل الوطني لا يعني نمو اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، ونقصه لا يعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر.

- **الدخل الوطني الكلي المتوقع:**

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة وتتوافر لها الإمكانيات المختلفة لاستغلال هذه الموارد كالتقدم التقني مثلا.

- **متوسط الدخل (الدخل الفردي):**

يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما وهدفا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد. وهناك طريقتان لقياس معدل النمو على مستوى الفردي، الأول يسمى **معدل النمو البسيط**، والثاني **معدل النمو المركب:**

✓ **معدل النمو البسيط:** يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى وتتمثل صيغته، في ما يلي:

$$Cm_s = \frac{y_t - y_{(t-1)}}{y_{(t-1)}} \times 100$$

حيث: cm_s معدل النمو البسيط

yt متوسط الدخل الحقيقي في السنة t

y_{t-1} متوسط الدخل الحقيقي في السنة $t-1$

✓ **ومعدل النمو المركب:** يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا وتوجد طريقتان لحسابه، طريقة النقطتين وطريقة الانحدار.
ووفقا لطريقة النقطتين لدينا الصيغة:

$$y_n = (1 + cm_c)^n$$

حيث:
cm_c معدل النمو المركب
n فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة
y_o الدخل الحقيقي لسنة الأساس
Y_n الدخل الحقيقي لأخر فترة (n)

أما طريقة الانحدار فصيغتها كما يلي:

$$Ln\ y_t = a + cm_{c+} \rightarrow cm_{c+} = ln\ y_t - a$$

حيث:
$Ln\ y_t$ اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة (t)
a ثابت
cm_{c+} معدل النمو المركب في السنة.

2) دراسة قياسية لأثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر:

في هذا المحور سوف يتم بناء النموذج القياسي المتمثل في نموذج الانحدار المتعدد لقياس مدى تأثير الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي، استنادا على الإحصائيات المحصل عليها من الديوان الوطني للإحصائيات[15]. ونستخدم برنامج Eviews 7 الذي يتلاءم مع طبيعة البيانات والإحصائيات المحصل عليها.

2-1) توصيف وتقدير النموذج القياسي:

يمكن التعبير عن النموذج الانحدار المتعدد المكون من:
المتغير التابع: والمتمثل في الناتج المحلي الإجمالي BIP ونرمز له بـ: Y
والمتغيرات المستقلة والمتمثلة في:
0. العمالة في قطاع السياحي Emploi ونرمز لها W
1. عدد المؤسسات السياحية بالقطاع Agen ونرمز لها S
2. والاستثمار السياحي في الجزائر Invest ونرمز لهاX

النموذج:

$$Pib=\alpha+ß1X+ß2S+ß3W+UI$$

وكانت نتائج التقدير:

$$Pib=-2716669,77+0,014X+5510,50S+10,69W$$

$$STD\ (1283396,70)\ (0,008)\ (1416,106)\ (8,094)$$

$$\bar{R}^2 = 0.97\ R^2 = 0.97\ F = 323.36\ DW = 1.28$$

التحليل الإحصائي: اختبار معنوية المعالم α، $ß_1$، $ß_2$، $ß_3$
لاختبار معنوية المعالم كل على حدى باستخدام إحصائية استو دنت، ويمكن توضيح نتائج الاختبار في جدول الذي يوضح القيم T المحسوبة للمعلمات المقدرة والقيم المجدولة المستخرجة من جدول استودنت عند مستوى معنوية 5% وعند درجة الحرية (n-k) أي 20 درجة.

الجدول (01)

المقدرات	المعلمات	القيم المحسوبة T_{Cal}	القيم المجدولة T_{Tab}	Prob
X	$ß_1$	1.70	2.086	0.103
S	$ß_2$	3.89	2.086	0.0009
W	$ß_3$	1.32	2.086	0.2013
C	α	-2.16	2.086	0.047

المصدر: اعتمادا على برنامج Eviews7.

من خلال الجدول، نلاحظ أن كل من القيم المحسوبة T_{cal} للمعالم $ß_1$، $ß_2$ أكبر من القيم المجدولة أي ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى المعنوية 5% ومنه نقول أن كل من الاستثمار السياحي والعمالة في القطاع السياحي لا تشرحا الناتج المحلي الإجمالي.
أما بالنسبة للمعلمة $ß_2$ والتي تمثل عدد المؤسسات السياحية في القطاع السياحي لها معنوية إحصائية لان كل من القيمة الاحتمالية لها أصغر من المستوى المعنوية 0.05 ومنه نقول أن عدد المؤسسات السياحية تشرح كل من الناتج المحلي الإجمالي.
أما المعنوية الإجمالية للنموذج تكون حسب النتائج التالية:

$$F_{Tab(3\ ;\ 20)}^{5\%}=3.10\ F_{Cal}=323.36$$

وبما أن إحصائية F_C المحسوبة تفوق القيمة الجدولية عند مستوى المعنوية 5%،فإننا نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن هناك على أقل متغير مستقل واحد ذو تأثير على المتغير التابع PIB.

وبالإضافة إلى أن: Prob. = 0.0000 < 05

بالإضافة إلى ذلك يوجد ارتفاع كبير في مجموع الانحرافات المربعة والتي تساوي $\sum u_i^2$=10601257063277.48، مما جعل خط الانحدار لا يشمل بصفة واضحة أغلبية السحابة النقطية.

2-2) تحليل النموذج القياسي:

نلاحظ أن هناك علاقة معنوية تامة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع PIB، حيث أن R^2= 0,96
إشارة المعلمة $ß_1$ صحيحة أي أن إذا تغير (الاستثمار السياحي) بوحدة واحدة فإن قيمة الناتج المحلي الخام ستزداد بـ 0.014 وحدة ن حيث أن في النماذج الكنزية تعتبر أن الاستثمارات هي المؤشر الأساسي والعامل الرئيسي في رفع النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.
أما بالنسبة $ß_2$ كذلك إشارتها صحيحة وموجبة، يعني هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي وعدد المؤسسات السياحية.
أما $ß_3$ إشارتها صحيحة وموجبة.

وبعد التحليل الإحصائي والاقتصادي تبين لنا ما يلي:
- انعدام المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة $ß_1$، $ß_2$ رغم وجود المعنوية الكلية للنموذج، وأيضا وجود معامل التحديد R^2 كبير؛
- تضخم قيمة الخطأ المعياري للتقدير؛
- T ستودنت صغيرة جدا مما جعل بعض المعالم ليس لها معنوية،و أنها مرفوضة من الناحية الإحصائية والاقتصادية؛
- وظهور ارتباط جزئي بين متغيرين المستقلين (الاستثمار السياحي والعمالة) وهذا موضح في الجدول التالي:

الجدول (02)

	X	S	W
X	**1**	**0.760**	**0.984**
S	**0.760**	**1**	**0.833**
W	**0.984**	**0.833**	**1**

المصدر: اعتمادا على برنامج Eviews7.

وهنا نستنتج أن هناك تعدد خطي، يعني ارتباط بين المتغيرات المستقلة.

- **إختبار الكشف عن التعدد الخطي Farrar et Glouber:**

✓ إيجاد مصفوفة معاملات الارتباط الجزئية فيما بين المتغيرات المستقلة وموضحة في الجدول (2).

✓ حساب محدد المصفوفة باستخدام البرنامج Exel 2007:

D = 0.00615644

✓ ثم نحسب الإحصاءة χ^2:

$$\chi^2 = -[n-1-1/6(2k+5)]\text{Ln } D \longrightarrow \chi^2[1/2k(k-1)]$$

* فرضية العدم : لا يوجد ارتباط ما بين المتغيرات المستقلة $H_0 : D = 1$

* الفرضية البديلة : يوجد ارتباط مابين المتغيرات المستقلة $H_1 : D < 1$

$$\chi^2_{Tab}(5\% ;6) = 12.591 \qquad \chi^2_{cal} = 106.04$$

ومنه نجد أن قيمة χ^2 المحسوبة أكبر من المجدولة، أي نقبل الفرضية البديلة مما يدل على وجود ارتباط ما بين المتغيرات المستقلة (تعدد خطي).

ولمعالجة هذا المشكل سوف نحذف المتغيرات المسببة له (العمالة)، ومن ثم إعادة تقدير النموذج من جديد، وهذا ما سوف ندرسه في النقطة الموالية.

تصحيح النموذج القياسي:

لتصحيح النموذج القياسي المعالج، وجدنا أنه يعاني من مشكلة التعدد الخطي، ومنه سنقوم بمعالجة هذا المشكل.

حذف المتغيرة المسببة: ومنه سيتم حذف المتغير المستقلة (العمالة).

- **تقدير النموذج:**

باعتماد على طريقة المربعات الصغرى وباستخدام برنامج **Eviews 7**، تحصلنا على ما يلي:

$$Pib = -4187602.55 + 0.024\ X + 6896.34\ S$$

$$STD\ (650087.4)\ (0.001)\ (986.37)$$

$$T\ (-6.44)\ (13.87)\ (7.12)$$

$$R^2 = 0.97\ F = 467.55$$

- **التحليل الإحصائي للنموذج:**
  - **اختبار معنوية المعالم α، $ß_0$، $ß_1$. Test de Student**
  - **من أجل المعامل α:**

القيمة الإحصائية لستودنت هي $T_{cal} = -6.44$ وهي أكبر بالقيمة المطلقة من الإحصائية ستودنت المجدولة عند مستوى المعنوية 5%، ودرجة الحرية (21) $T_{tab} = 2.080$، أي $T_{cal} > T_{tab}$، كما لدينا أيضا مستوى معنوية هذا المعامل يساوي P–Value = 0.000، وهي أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وعليه فإننا نرفض فرضية العدم $\alpha = 0$، ونقبل الفرضية البديلة

$\alpha \neq 0$، ومنه المعامل α له معنوية إحصائية.

  - **– من أجل المعامل $ß_0$:**

القيمة الإحصائية لستودنت هي $T_{cal} = 13.87$ وهي اكبر من الإحصائية ستودنت المجدولة عند مستوى المعنوية 5%، ودرجة الحرية (21) $T_{tab} = 2.080$، أي $T_{tab} < T_{cal}$، و كما لدينا أيضا مستوى معنوية هذا المعامل يساوي P–Value = 0.000، وهي أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وعليه فإننا نرفض فرضية العدم $ß_0 = 0$، ونقبل الفرضية البديلة $ß_0 \neq 0$، ومنه المعامل $ß_0$ له معنوية إحصائية أي أن الاستثمار السياحي يشرح النمو الاقتصادي PIB.

  - **– من أجل المعامل $ß_1$:**

القيمة الإحصائية لستودنت هي $T_{cal} = 7.12$ وهي اكبر من الإحصائية ستودنت المجدولة عند مستوى المعنوية 5%، ودرجة الحرية (21) $T_{tab} = 2.080$، أي $T_{tab} < T_{cal}$، وكما لدينا أيضا مستوى معنوية هذا المعامل يساوي P–Value = 0.000، وهي أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وعليه فإننا نرفض فرضية العدم $ß_1 = 0$، ونقبل الفرضية البديلة $ß_1 \neq 0$، ومنه المعامل $ß_1$ له معنوية إحصائية أي أن عدد المؤسسات السياحية في الجزائر تشرح النمو الاقتصادي PIB.

- **اختبار المعنوية الإجمالية للنموذج Test de fisher:**

وبما أن إحصائية F_c المحسوبة والتي تساوي 467.55 تفوق القيمة المجدولة عند مستوى المعنوية 5% والمساوية للقيمة 3.47 = $F_{[2 ; 21 ;5\%]}$ = $F_{[K-1 ; n-K ; \alpha\%]}$، فإننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم،وبمستوى معنوية يساوي 0.00000= Prob وهو أقل من (0.05)، وبناءا على هذا نستطيع القول بان النموذج له معنوية إجمالية.

وإضافة إلى ذلك نلاحظ أن قيمة معامل التحديد تساوي 0.978 = R^2.

- **التحليل الاقتصادي للنموذج:**

بالنسبة لمعامل مؤشر الاستثمار السياحي في الجزائر، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (PIB) والمتغير المستقل (Invest)، حيث إذا تغير الاستثمار السياحي بوحدة واحدة فإن قيمة الناتج المحلي الخام ستزداد بـ 0.024834 وحدة،و هذا موافق للنظرية الاقتصادية.

وأما بالنسبة لمعامل عدد المؤسسات السياحية في الجزائر، نلاحظ أن إشارته موجبة أي أن العلاقة طردية بين الناتج المحلي الخام وعدد المؤسسات، حيث كلما أرتفع عدد المؤسسات السياحية بوحدة واحدة فإن قيمة الناتج المحلي الخام ستزداد بـ 6896.34 وحدة.

نتائج:

من خلال دراستنا هذه (لأثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي)، تبين لنا إن الجزائر في السنوات الأخيرة تقوم بدعم وتطوير المشاريع الاستثمارية السياحية، التي تعتبر هذه الأخيرة جزء من الاستثمارات الإجمالية للجزائر وهذا مما يؤدي إلى زيادة في حجم النمو الاقتصادي وبالتالي إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، وما يؤكد ذلك هو ما توحي إليه الدراسة القياسية التي بينت أن كل من مؤشر الاستثمار السياحي وعدد المؤسسات السياحية، وناتج المحلي الخام، أظهرت أن هناك علاقة جيدة بينهم، أي قطاع السياحة قادر على إن يكون قطاعا حيويا ويمكن الاعتماد عليه كقطاع بديل لقطاع المحروقات لمرحلة ما بعد البترول، وأن يكون منافسا له.

خاتمة:

الجزائر تحتاج إلى تفعيل وتنشيط قطاعات أخرى خارج المحروقات كالقطاع السياحي الذي أصبح بدوره يمثل الركيزة التي تعتمد عليها الدول في إنعاش اقتصادياتها، مما دفعها إلى الاهتمام بالاستثمار الذي يولد لها ثروة اقتصادية في توفير اليد العاملة والتقليص من حدة البطالة والزيادة من تدفق رؤوس الأموال وكذا الزيادة في الدخل الوطني. فالاستثمار السياحي صار المرآة التي ترى فيها الدول نفسها في طريق الركب والتقدم.

من توصيات البحث:
- وضع خريطة للاستثمارات السياحية وفك العزلة عن المناطق النائية بتشجيع الاستثمارات الخاصة فيها؛
- إصدار المزيد من التحفيزات الاستثمارية والإعفاءات الضريبية؛
- إنشاء بنك متخصص في تمويل الاستثمار السياحي؛
- تشجيع التعاون والشراكة الخواص في مجال السياحي، وذلك من خلال مراجعة القوانين الاستثمار في القطاع السياحي وجعلها أكبر مرونة لجذب المستثمرين؛
- ضرورة تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال السياحي، وتبقى الدولة كمراقب للمشاريع؛
- إرساء ثقافة سياحية لدى المجتمع الجزائري لتشجيع السياحة الداخلية من جهة، من أجل إيجاد توافق بين السياح المحلين والأجانب من جهة أخرى؛
- نقترح إدخال مادة التربية السياحية ومادة السياحة البيئية في المقررات التربوية والاقتصاد السياحي في الجامعة؛
- ضرورة زيادة إنشاء المزيد من مراكز التكوين في المجال السياحي، من مدارس ومعاهد أو كليات لان يوجد بالجزائر أربعة مراكز التكوين فقط (بومرداس، بوسعادة، تيزي وزو، بير خادم)؛
- يجب على الدولة الاهتمام بالبنية التحتية وتحديثها خصوصا الطرق، المطارات، وسكك الحديدية، ومن شأنها جذب السياح؛
- تشجيع السياحة الداخلية الجزائرية وتطوير السياحة البيئية؛
- وتشجيع وتطوير المشاريع الاستثمارات السياحية بالمناطق الصحراوية لأن معظم المشاريع ممركزة في الشمال بحجم كبير؛

ونأمل بتحول الجزائر قبلة سياحية للسياح تكون لها مكانة مرموقة محليا ودوليا، وتشجيع مختلف المشاريع في هذا المجال، والتكوين في المجال الفندقي والسياحي.

الملاحق:

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 05/16/15 Time: 19:12
Sample: 1990 2013
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	0.014143	0.008279	1.708289	0.1031
S	5510.500	1416.106	3.891306	0.0009
W	10.69664	8.094485	1.321473	0.2013
C	-2716669.	1283396.	-2.116782	0.0470

R-squared	0.979800	Mean dependent var	6087917.
Adjusted R-squared	0.976770	S.D. dependent var	4776784.
S.E. of regression	728054.2	Akaike info criterion	29.98515
Sum squared resid	1.06E+13	Schwarz criterion	30.18149
Log likelihood	-355.8218	Hannan-Quinn criter.	30.03724
F-statistic	323.3611	Durbin-Watson stat	1.281466
Prob(F-statistic)	0.000000		

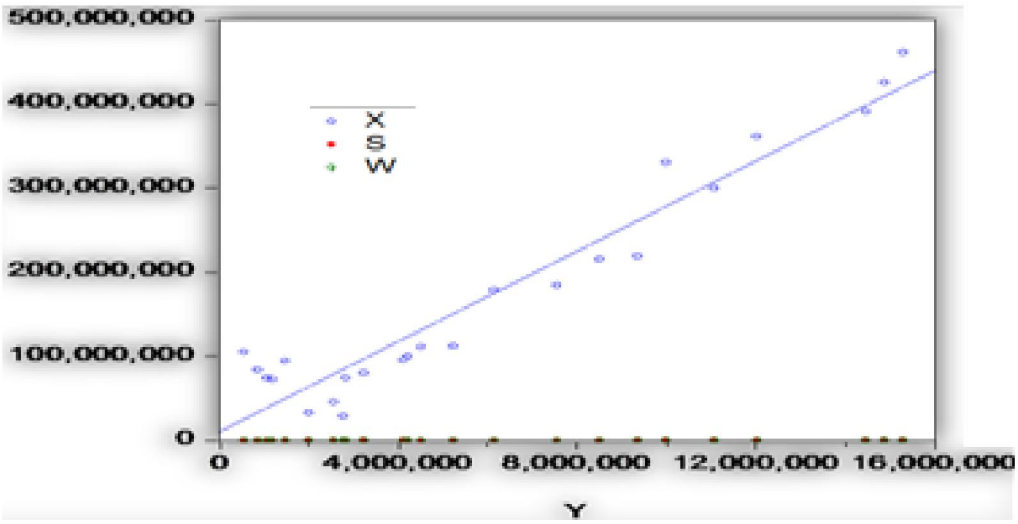

Dependent Variable: Y				
Method: Least Squares				
Date: 05/17/15 Time: 22:42				
Sample: 1990 2013				
Included observations: 24				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	0.024834	0.001789	13.87849	0.0000
S	6896.341	968.3726	7.121578	0.0000
C	-4187602.	650087.4	-6.441598	0.0000
R-squared	0.978036	Mean dependent var		6087917.
Adjusted R-squared	0.975944	S.D. dependent var		4776784.
S.E. of regression	740877.9	Akaike info criterion		29.98553
Sum squared resid	1.15E+13	Schwarz criterion		30.13278
Log likelihood	-356.8263	Hannan-Quinn criter.		30.02460
F-statistic	467.5527	Durbin-Watson stat		1.491204
Prob(F-statistic)	0.000000			

الهوامش والمراجع:

1 معراج هواري & جردات محمد سليمان، «السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية: حالة الاقتصاد الجزائري»، مجلة "الباحث"، جامعة ورقلة، العدد 03، 2005، ص ص 21-28.
2 بركان أسماء، «دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير أداء الخدمات السياحية للمكلف بالعلاقات العامة»، مجلة "بحوث"، مركز لندن للاستشارات والبحوث، العدد 02، 2014، ص ص 95- 114.
3 أحمد الجلاد، «التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق»، عالم الكتاب، القاهرة 1988، ص 108.
4 معراج هواري & جردات محمد سليمان، مرجع سبق ذكره.
5 كواش خالد، «مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر»، مجلة "اقتصادبات شمال افرقيا"، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 01، 2004، ص ص 213-237.
6 ارجع إلى:
- نبيل الروبي، «اقتصاديات السياحة»، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص 68؛
- منال عبد المنعم، «السياحة تشريعات ومبادئ»، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 28؛
- ريان درويش، «الاستثمارات السياحية في الأردن»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 1997، ص 43.

7 كواش خالد، مرجع سبق ذكره.
8 مقال، «أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني»، 2011/02/13،
http://www.djelfa.info/vb/archive/index.php/t-509734.html
9 جلال خشيب، «النمو الاقتصادي: مفاهيم ونظريات»، موقع ألوكة، على الخط، ص 3،
http://www.alukah.net/books/files/book_6365/bookfile/elktab%20w.docx
10 عبد القادر محمد عبد القادر عطية، «اتجاهات حديثة في التنمية»، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص 16.
11 سالم توفيق النجفي، «أساسيات علم الاقتصاد»، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص 294.
12 جلال خشيب، مرجع سبق ذكره، ص 4.
13 محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، «التنمية الاقتصادية: دراسات تطبيقية ونظرية»، مطبوعات كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2003، ص 71.

14 ارجع إلى:
- محمد ناجي حسن خليفة، «النمو الاقتصادي: النظرية والمفهوم»، القاهرة، 2001، ص 22؛
- محمد عبد القادر عطية & رمضان محمد أحمد مقلد، «النظرية الاقتصادية الكلية»، كلية الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، 2005، ص 279.

15 الديوان الوطني للإحصائيات.